فوق الطاولة

زحمة «منصّات»!

علي محمود هاشم

يحتاج لبنان والأردن إلى أكثر من تصوراتهما الذاتية عن «أهميتهما» الحيوية كخواصر أمنية لسورية، لدى تعظيم شأن جغرافيتهما في إعادة إعمارها.

هذه الأطروحات المدفوعة بمخيلة رغائبية تسوقها فوق جسر القرم، كان أعلنها مراراً وزراء ومسؤولون أردنيون مع المسؤولين الروس، قبل أن يحذو لبنانيون حذوهم منذ أيام.. بعضهم جزم، من أعلى الجسر، بأن بلاده ستكون «منصة لإحياء اقتصاد سورية المجاورة.. وإعادة إعمارها»، على حين ذهب آخر إلى أن بلاده «تعمل» مع روسيا لـ«تكون مركزاً لوجستياً لإعادة إعمار سورية» وإلى تنسيق اجتماعات لـ«مجلس رجال أعماله» مع رجال الأعمال الروس، للتفاهم على الأمر!.

لا يسع المرء التعرض لهذه الأمنيات الشقية، دون اتهام نفسه بالتعريض –غير المرغوب– بأصحابها وبخلفياتها، إلا أن تكاثف وتائرها مؤخراً، يبدو أكثر من موجب لاستعراض واقعيتها، على الأقل.

يعاني لبنان مشكلة بنيوية في إعادة إعماره منذ ما بعد الحرب، أفصح الأمثلة في هذه الجانب، يتجسد ذلك بفشله في تأهيل الطرق البرّية التي تربط موانئه على المتوسط بالمنافذ الحدودية السورية رغم إقرار خطة بهذا الشأن منذ تسعينيات القرن الماضي، على حين أزمة التمويل ما فتئت تتغلغل في جسد اقتصاده العليل.. وفق ذلك، تبرز طروحات اعتماده كمنصة لإعمار سورية مجرد انعكاس لطيف للشخصية اللبنانية القادرة على جمع المتناقضات، لكنه في المقابل، يتقاطع عمودياً مع العقل الشامي ذي التراكم الهادئ.

جنوباً، حيث تقطعت السبل باقتصاد المملكة الجارة «غير الشهيرة بنظامها المالي» إبان ذهابها إلى تسليم مسلحي «تنظيم القاعدة»، منفذها الحدودي وملحقاته التجارية مع سورية، ليعاني اقتصادها الأمرين.. إعادتها إلى أرض الواقع، تستوجب التساؤل –مثلاً– عن خسائر صادراتها إلى روسيا جراء فعلتها تلك، في سياق قياس فعالية أطروحاتها لإعمار سورية عبر جسر القرم!

بالطبع، رغبات كلا الشقيقين باضطلاعهما في إعادة إعمار سورية، تلقي بجسدها فوق موانئ «شهيرة» ذاع صيت ضلوعها بتوريد «الحرامات والحليب» و«سيارات التويوتا المجهزة بحوامل دوشكا» لتدمير عمران سورية قبل سنوات.

«ميناء» طرابلس، اللبناني، ذو سلسلة «لطف الله» الشهيرة، يتوجب أن تحمرّ أرصفته خجلاً من طلب المشاركة بإعمار سورية، أقله حين تراوده الذكريات بأنه استُعمل كإحدى منصات تدميرها بشحنات «الحليب والبطانيات» التي أرسلتها مملكة السعودية لـ«طفالى وأبريا» المهاجرين الأجانب بلحاهم الوهابية، إلى ريفي إدلب وحلب.

أما العقبة، الأردني، الذي يحتفظ بـ«CV» بارد وفقير خلا إنجازه الفريد بتوريد سيارات «التويوتا» إلى «أمير درعا» أبو جليبيب الأردني، فلا يصلح حتى لتصدير أو استيراد احتياجات المملكة، فكيف له أن يكون منصة منافسة لإعمار سورية؟

بوضوح أكثر.. فميناء طرابلس الذي تتباهى رافعاته –إلى حدود استفزازية– بارتداء العقال السعودي، على حين يستلمح فوق سواريها أعلام فرنسية بثلاثة نجوم، لن يستوي مشاعر السوريين، أما العقبة، خالي التنافسية، فليس أكثر من منصة تمويهية لميناء حيفا «الإسرائيلي» الذي لطالما عبر وزير بناه التحتية الصهيوني بتحويل مدينة المفرق الحدودية إلى ميناءه الجاف لإعمار سورية، استنساخاً لتجربته التجارية الناجحة مع تركيا ودول الخليج!

والحال كذلك، ومع تعطل المنصة العراقية لأسباب منسوجة من زجلية «النأي بالنفس»، والتركية لأسباب موضوعية، فلا خيارات أمام إعمار سورية سوى السعودية أو «إسرائيل»، أو خلطة سرية من كليهما على غرار تعاونهما «المثمر» في ملفات المنطقة!

بالله عليكم، ما هذه الخفة الخالية من «التلافيف» أيها الأشقاء الأعزاء؟

على العموم، سيكون الأشقاء الحقيقيون، اللبنانيون والأردنيون، في قلب إعمار سورية، لكن عبر منصتها هي، وبعد الدخول من بابها، لا شبّاكها.

هذا الأمر منوط بهما، وبوضوح أهدافهما وخياراتهما، إذ لا يظهر –مثلاً– كيف لدولتين جارتين تشهران بمناسبة أو من دونها معاناتهما الأمرين جراء تثاقل ملف المهجرين السوريين على أراضيهما، وقرحتا مسامعنا ليل نهار عما يعانيانه جراء ذلك، لكنهما لا يتجرأان على إعادتهم إلى بلدهم؟ فكيف سيتمكنان إذاً من لعب دور المنصة في مشروع ذي تقاطعات سياسية غاية في التعقيد كما هي حال إعادة إعمار سورية؟

إظهار الأمر وكأنه رغبة ذاتية فقط «حرة ومستقلة» لا سعودية أو إسرائيلية، أو أن ذاك ممنوع لكن هذا مسموح، إنما يثير الريبة حيال أهدافه الحقيقية لا الاقتصادية، فرائحة الحليب، وآثار عجلات التويوتا، ما زالتا تزكمان الهواء والتراب السوريين!

السادة الأشقاء والأصدقاء، المنصة الطبيعية لإعمار سورية هي موانئها.. لا أحد يطلب من العرش الهاشمي الانفكاك عن إسرائيل، ولا للبنان عن العرش السعودي، لكن لا أحد سيسمح بردم اقتصادية الموانئ السورية، بالطمي السياسي.

الحكومة تقرّ مشروع قانون بمنع تهريب الأشخاص وحماية المهاجرين

الوطن

شكل مجلس الوزراء «فريق عمل تنفيذي» يضم وزارات الأشغال العامة والإسكان والإدارة المحلية والبيئة والزراعة والإصلاح الزراعي لوضع إستراتيجية لإحداث تنمية زراعية وحرفية وبشرية في محافظة القنيطرة والاستغلال الأمثل للمقومات الزراعية والقوى البشرية بالمحافظة وفق رؤية متوسطة وبعيدة المدى وتقديم محفزات تشجيعية لإحداث التنمية المطلوبة.

وتمت خلال جلسة المجلس أمس الموافقة على تخصيص المساكن الواقعة في الطوابق الأرضية في مشروعي السكن الشبابي والعمالي لجرحى الحرب من عناصر الجيش والقوات المسلحة المكتتبين على هذين المشروعين وذلك بهدف تقديم المساعدة لهم نظراً لأوضاعهم الصحية وإعطائهم الأولوية في التخصص بالمساكن في المشروعين المذكورين.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد نوقش مشروع قانون بإعفاء مشتركي المياه في المناطق التي تهجروا منها بسبب الإرهاب من بدلات خدمات المياه المستهلكة والغرامات المترتبة عليهم والرسوم والغرامات المرتبطة بها وذلك في ضوء عودة المواطنين إلى مناطقهم بعد عودة الأمان إليها ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره.

وفي سياق متصل أجرى المجلس تقييماً للإجراءات الخاصة بتسهيل عودة المهجرين السوريين في الخارج بفعل الإرهاب إلى مناطقهم، وتم التأكيد على أن الدولة مستمرة بتأمين الخدمات الأساسية إلى جميع المناطق المحررة من الإرهاب وتقديم جميع التسهيلات للمهجرين للعودة وممارسة حياتهم بشكل طبيعي.

وطلب المجلس من الوزارات المعنية وضع مؤشرات حقيقية وأسس واضحة للانتخابات القادمة للاتحادات والغرف «التجارة والصناعة والزراعة والسياحة والمصدرين» يتم من خلالها التركيز على الأشخاص ذوي الكفاءة والخبرة والمهارة القيادية والرؤية التطويرية للعمل والالتزام بتشميل العمال بالتأمينات الاجتماعية.

وانطلاقاً من التزام الجمهورية العربية السورية بالمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة ولاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ ناقش المجلس مشروع قانون بمنع تهريب الأشخاص وحماية المهاجرين ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره.

وفي تصريح لإعلاميين بيّن وزير الزراعة أحمد القادري أنه تم تشكيل لجنة دراسة الواقع التنموي في محافظة القنيطرة وكل مقومات تطويرها لجهة تأمين محفزات عودة السكان إليها وتنشيط العمل الزراعي والصناعات الزراعية، حيث تم خلال زيارة رئيس مجلس الوزراء للمحافظة الموافقة على تطوير منشأة الدواجن لتزيد طاقتها الإنتاجية نحو ٣ أضعاف إضافة إلى دراسة إنشاء محطة للأبقار ومعمل للألبان في المحافظة وتأمين الغراس مجاناً للفلاحين الذين تعرضت حقولهم للأضرار بفعل الإرهاب.

من جانبه بين وزير العدل هشام الشعار أنه تم خلال الجلسة مناقشة قانون منع تهريب الأشخاص وإقراره انطلاقاً من أن ظاهرة تهريب الأشخاص لم تعد مقتصرة على بلد معين وإنما أصبحت ظاهرة عالمية عانت منها سورية كثيراً في ظل الحرب، مشيراً إلى أن هذا القانون يهدف إلى حماية الشخص الذي تقوم منظمات إجرامية معينة باستغلال حاجته ونقله من بلد إلى آخر بصورة غير شرعية وقد جاء هذا القانون مواءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة وبروتوكولات المرتبطة بهذه الاتفاقية.

> • تخصيص المساكن في الطوابق الأرضية في مشروعي السكن الشبابي والعمالي لجرحى الحرب من عناصر الجيش المكتتبين
>
> • أسس واضحة لانتخابات غرف واتحادات التجارة والصناعة والزراعة والسياحة والمصدرين

إدارة السيولة تحتاج إلى بيانات ليست متوافرة في المركزي

«مداد» يقترح تأسيس مجلس تنسيقي للسياسة المالية والنقدية يضم رئيس الحكومة وحاكم المركزي ووزير المالية وخبيرين

المحرر الاقتصادي

أكد مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» ضرورة تبني مصرف سورية المركزي إطاراً واضحاً للسياسة النقدية وتطبيقه بشكل تدريجي لتوجيه عملية تنفيذ السياسة النقدية على المدى المتوسط ما ينسجم مع التوجه الإستراتيجي للسياسة الاقتصادية للبلاد.

جاء ذلك في ورقة سياسات نشرها المركز مساء الأمس بعنوان «السياسة النقدية في سورية: مقترحات وحلول»، للباحث الدكتور كنان ياغي (أستاذ جامعي)، اقترح خلالها تحديد إستراتيجية زمنية للسياسة النقدية تقوم على تبني هدف نهائي طويل المدى يتمثل بالعمل على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، واستهداف سعر الصرف على المدى المتوسط، وصولاً لتحقيق الهدف النهائي، وتفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على المدى القصير الأجل.

وبغية إدارة السيولة بشكل فعال في سورية أكدت الورقة أنه لا بد لمصرف سورية المركزي أن يستخدم في إدارته للسياسة النقدية (غير المباشرة) توليفة من الأدوات النقدية غير المباشرة ومنها عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات القائمة ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، إذ يرتبط المحددُ الأساس لخلق الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بقرارات تصدر عن المصرف المركزي تحدد المستوى الملائم لمعدلات الفائدة على الأجل القصير لديه.

وتضمنت الورقة خمس خطوات يؤدي اتخاذها إلى توفير متطلبات البيئة المناسبة لعمل الأدوات النقدية غير المباشرة في سورية، شملت سحب السيولة الفائضة في السوق، وإستراتيجية التنبؤ بحجم السيولة الفائضة في السوق، والعمل على إنشاء ما يسمى بالتسهيلات القائمة، وتفعيل عمل لجنة السياسة النقدية، وأخيراً تأسيس مجلس تنسيقي للسياسة المالية والنقدية.

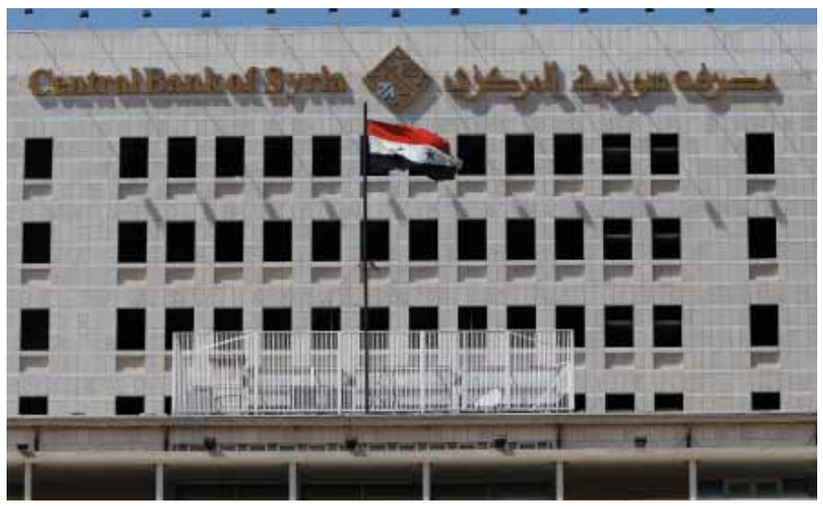

سحب السيولة الفائضة

ذكرت الورقة أن المصارف العاملة في سورية تعاني من الارتفاع الكبير في مستوى الاحتياطيات بالعملة المحلية الفائضة لديها، فهي تعادل أضعاف حجم الاحتياطي الإلزامي بعدة مرات، على حين أن المستوى المعياري المقبول على مستوى الدول ذات الاقتصاديات المتحولة يعادل أقل من ٣٥٪ من الاحتياطي الإلزامي.

لذا فإن وجود آليةٍ فعالة لسحب السيولة الفائضة من القطاع المصرفي تُعدُّ ضرورة ملحة جداً في الوقت الحالي، وهذا يتطلب بشكل رئيس تحويل السيولة الفائضة إلى ما يدعى بصافي أدوات السوق المفتوحة ويمكن سحب السيولة عبر مقترحين لقيام مصرف سورية المركزي بإصدار سندات دين خاصة به (شهادات إيداع) يقوم بإحلالها مكان الاحتياطيات الفائضة الموجودة لدى المصارف التي سوف تمثل أدوات سوق مفتوحة سالبة (في جانب المطاليب من ميزانية المصرف المركزي).

ورأت الورقة أنه يجب أن يتم إصدار شهادات الإيداع الخاصة بالمصرف المركزي بطريقة المزايدة التقليدية، ويمكن أن يقوم مصرف سورية المركزي بتحويل الاحتياطيات الفائضة إلى ودائع لأجل ذات عائد، ويمكن جمع هذه الودائع باستخدام آلية المزايدة، أو عبر حل يتمثل بمجموعة من الحلين السابقين.

إنشاء التسهيلات القائمة

أوضحت الورقة أن التسهيلات القائمة الحديثة تتضمن الوديعة لليلة واحدة (نافذة الإيداع) والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية (نافذة الخصم) بسعر فائدة غير مرض للمصارف إذا تمت مقارنته بأسعار الفائدة السائدةً في السوق، والقاعدة أن أسعار الفائدة على الودائع لليلة واحدة هي أقل من سعر الفائدة السوقي على حين تكون أسعار الفائدة على نافذة الخصم أكبر بقليل؛ ذلك بهدف تشجيع المصارف على تمويل العجز في السيولة واستثمار فوائض السيولة في الأسواق النقدية بعيداً عن اللجوء للمصرف المركزي (إذ يقتصر دور المصرف المركزي كملجأ أخير للإقراض).

إضافة إلى أن أسعار الفائدة المستخدمة من المصرف المركزي عن طريق التسهيلات القائمة تزود السوق النقدية بسعر الفائدة على المدى القصير عن طريق تحديدها لسعر الفائدة الأدنى والأعلى، فإذا قام المصرف المركزي بتغيير مستويات أسعار الفائدة المحددة لهيكلية أسعار الفائدة، فإن سعر الفائدة السوقي على المدى القصير سوف يتبع تلك التغيرات.

وإذا ما أخذنا بالحسبان التوقعات المستقبلية للسوق بخصوص قرارات أسعار الفائدة المستقبلية، فإن أسعار الفائدة الطويلة الأجل سوف تتأثر أيضاً.

إستراتيجية التنبؤ بحجم السيولة الفائضة

ذكرت الورقة أنه إذا أراد مصرف سورية المركزي العمل على سياسة نقدية مرتكزة إلى أسس السوق، فهو يحتاج إلى تقدير حجم صافي الطلب على السيولة ليتسنى له تحديد حجم السيولة اللازم سحبها أو ضخها في السوق النقدية باستخدام عمليات السوق المفتوحة.

إن أكثر المناهج استخداماً وشيوعاً في هذا الإطار هو مدخل الميزانية العمومية والذي يرتكز إلى تعريف وتحديد العوامل المستقلة (البنود المناظرة) من ميزانية المصرف المركزي والتي تمثل النقد المصدر والودائع الحكومية وصافي البنود الأخرى، من دون صافي الموجودات الأجنبية والديون المقدمة للحكومة والديون المقدمة للمصارف.

ومن ثم وضع الأدوات اللازمة للتنبؤ بكل عامل من هذه العوامل على حدة. ولكن تطبيق مدخل الميزانية العمومية للتنبؤ بحجم السيولة يحتاج إلى ما يسمى بالمتطلبات التحضيرية مثل التوقيت الجيد وإمكانية الحصول على البيانات المحاسبية الدقيقة والكافية فإدارة السيولة تتطلب بيانات موحدة ومحدثة ومتوافرة بشكل يومي، قبل وقت محدد مسبقاً وفي كل صباح، وهو ما ليس متوافراً لدى مصرف سورية المركزي إلى الآن، إضافة إلى كشوفات الحسابات اليومية التي توفر البيانات على أساس التدفق؛ وهذا يعني أنَّ الموجودات والمطاليب يجب أن تقوم على أساس معدل المعاملات، وتسجل كتسوية في حركة الأموال، مع الإشارة إلى أن بعض عمليات إعادة التقييم يجب أن يتم اجتنابها، لأنها لا تمثل تدفقات نقدية.

تفعيل عمل لجنة السياسة النقدية

حددت الورقة عمل لجنة السياسة النقدية بغرضين رئيسين: يتمثل الأول بمساعدة مجلس النقد والتسليف في اتخاذ قرارات السياسات النقدية، إذ ينبغي على هذه اللجنة الاجتماع بشكل دوري لتبادل المعلومات ووجهات النظر حول أحدث التطورات في الأسواق وحول الإجراءات التي يجب اتخاذها.

ثانياً: تهدف هذه اللجنة على المدى الأطول إلى تعميق المعرفة، وتحليل الأسواق، وإبداء بعض الاقتراحات في مجال السياسة النقدية والأسواق المالية.

أما الموضوعات الأساسية التي يجب مناقشتها في الاجتماعات الدورية لهذه اللجنة فيجب أن تتضمن التطورات والنشاطات التي يقوم بها المصرف المركزي على مستوى السوق المحلية (السيولة)، والتطورات المختلفة والطارئة على أسعار الفائدة والعمليات التي يقوم بها المصرف المركزي، والتطورات والنشاطات التي يقوم بها المصرف المركزي في مجال أسواق القطع الأجنبي، إضافة إلى التطورات في الأسواق السلعية (الذهب والنفط).

وعلى أساس هذه التوصيات، فإن بعض الاقتراحات يمكن أخذها بالحسبان لاتخاذ القرارات في مجال السياسة النقدية.

مجلس تنسيقي للسياسة المالية والنقدية

يهدف المجلس التنسيقي للسياسة المالية والنقدية إلى تعزيز التنسيق والتناغم بين أهداف السياستين المالية والنقدية، ويضم رئيس الحكومة وحاكم مصرف سورية المركزي ووزير المالية وخبيرين مستقلين.

ويهدف هذا المجلس إلى تحقيق أعلى درجات التناغم والتوافق بين السياستين المالية والنقدية في البلاد، ويلعب دور همزة الوصل بين الحكومة والمصرف المركزي؛ ذلك لإحداث التناغم بين السياستين المالية والنقدية.

كما يقوم المجلس بتقديم الاستشارات التي تمكّن كلا الطرفين من ضبط إيقاع السوق المالية، إضافة إلى بث الطمأنينة في نفوس المستثمرين والمؤسسات الدولية، عبر ضم شخصيات ذات كفاءة وخبرة عالية للمجلس.

وأكدت الورقة أن دور المجلس التنسيقي سوف يختلف عن اجتماعات مجلس النقد والتسليف، أو حتى اجتماعات لجنة إدارة المصرف المركزي، حيث إن المجلس التنسيقي هو المجلس الوحيد الذي يجمع رئيس الوزراء ووزير المالية وحاكم المصرف المركزي مع خبراء اقتصاديين؛ ذلك بهدف تحقيق التناغم بين السياستين المالية والنقدية، ومنع أيّ قرارات متعارضة، ما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي. كما يُعَدّ همزة وصل مهمّة بين المصرف المركزي والحكومة، للعمل على رسم أطر عامة للتحرك فيها، لافتاً إلى أن عملية التنسيق تساعد على تسريع وتيرة الإصلاحات، بدلًا من العمل في جُزُر منفصلة.

ولفتت الورقة إلى أن دور المجلس لا يتعارض مع دور المصرف المركزي، ولا سيما أن الأخير هو المعنيّ بتنفيذ السياسة النقدية، بينما يتمثل دور المجلس في وضع توصيات من شأنها زيادة التناغم بين السياسات المالية والنقديةً، على اعتبار أن وجود ممثل عن وزارة المالية في مجلس النقد والتسليف غير كاف لإحداث التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، إذ إنَّ الموضوع سيصبح مختلفًا في حالة اجتماع الوزراء المعنيين مع حاكم المصرف المركزي.

كما أن اللجنة التنسيقية لن يتعارض عملها مع عمل اللجنة الاقتصادية التي تجتمع بشكل دوري، وستحقق قيمة مضافة حال تفعيل عملها بشكل منتظم، وأن هدف المجلس هو لمناقشة موضوعات محددة تخص السياستين المالية والنقدية للدولة، فيما تضم اللجنة الاقتصادية عدداً واسعاً من حقائب الوزارات الاقتصادية، إلى جانب حاكم مصرف سورية المركزي فقط؛ لمناقشة النواحي الاقتصادية من منظور أوسع.

عبد اللطيف لـ«الوطن»: تكاليف تأهيل مساكن عدرا ٦٠ بالمئة على الحكومة و٤٠ على المواطن يدفعها تقسيطاً

صالح حميدي

كشف مدير عام المؤسسة العامة للإسكان سهيل عبد اللطيف لـ«الوطن» عن المساهمة بإصلاح الشقق السكنية في سكن عدرا العمالية من خلال دفع كامل التكاليف حالياً، ثم تحميل أصحاب الشقق السكنية نسبة ٤٠ بالمئة فقط من التكاليف الإجمالية للشقة الواحدة بعد الانتهاء من الإصلاحات يتم توزيعها على الأقساط الشهرية.

ولفت عبد اللطيف إلى أن ضاحية عدرا العمالية سوف تعامل من ناحية إعادة الإعمار بطريقة خاصة لكونها ضاحية عمالية حيث سيتم دفع كامل قيم وتكاليف الشقق السكنية التي ستخضع للترميم أو الإزالة أو إعادة بنائها من لجنة إعادة الإعمار بنسبة ٦٠ بالمئة ونسبة ٤٠ بالمئة على حساب المواطن على أن يتم استرداد نسبة الـ٤٠ بالمئة من القيم والتكاليف المترتبة على المواطن من خلال الأقساط الشهرية المترتبة على هذا المسكن، أي إن المؤسسة العامة للإسكان لن تسترد القيمة المترتبة على المواطن نقداً بل سيتم توزيعها على الأقساط المتبقية عليه.

وبيّن أن مشروع السكن العمالي وخاصة المدينة العمالية بعدرا تضرر الكثير من مساكنها جراء الأزمة، مشيراً إلى أن المؤسسة تعاقدت مع محافظة ريف دمشق لتأهيل ١٧٥ مبنى متضرراً وقد باشرت الشركة العامة للبناء العمل في هذا المشروع، إضافة إلى دراسة الأبنية التي بحاجة إلى تدعيم كلي أو جزئي ويجري التعاقد حالياً مع شركة البناء للبدء بهذا المشروع.

وأوضح عبد اللطيف من جانب آخر أن المؤسسة تتخذ إجراءات تتعلق بتخمين تكاليف وقيم البنى التحتية والخدمية وبشكل تلقائي لأي ضاحية سكنية تقوم المؤسسة بإنشائها.

يذكر أن لجنة الخدمات في الاتحاد العام لنقابات العمال كانت عرضت أمام اللجنة العليا للسكن العمال التي تتشكل من وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل والإدارة المحلية والبيئة والكهرباء والموارد المائية ومدير المؤسسة العامة للإسكان مشروع المرسوم التشريعي الخاص بإعفاء عاملين مكتتبين ومسددين التزاماتهم المالية مع الغرامات من أيام التأخير الذي تمت الموافقة عليه في لجنة الخدمات ليصار إلى تخصيص المساكن العمالية للعاملين إضافة إلى دعم السكن العمالي ودراسة كل ما يمكن المؤسسة العامة للإسكان من زيادة عدد المساكن وتلبية احتياجات العمال.

ومن واقع بيانات المؤسسة العامة للإسكان فقد أنجزت ١٠٥١٣ مسكناً عمالياً منذ إحداثها لغاية العام ٢٠١٨، حصة دمشق منها ٥٣٢٦ مسكناً وحلب ١٨٦٩ وحمص ٧٣٦ وحماة ١٠١٦ وطرطوس ١٠٥٨ مسكناً وإدلب ٨٠ والحسكة ٨٠ ودير الزور ٨٠ والرقة ١٤٠ والسويداء ١٢٨ ولم تتضمن بيانات المؤسسة توزيع مساكن في محافظات اللاذقية ودرعا والقنيطرة.